



المحور الأول: مدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية

لقد أدت التغيرات التي طرأت على العالم وعلى أحوال المجتمعات وتركيبها ومشاكلها خلال العصور التاريخية المختلفة إلى نشأة العديد من العلوم التي تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية لعل من أهمها الجغرافيا الاقتصادية التي زاد الإهتمام بها بعد تعدد مطالب الإنسان وتعهدها وإنقسام العالم إلى أحلاف وتكتلات إقتصادية تسعى كل منها إلى توفير إحتياجاتها سواء من الموارد المحلية أو الخارجية، مما ساعد على نشاط حركة التجارة الدولية للسلع والمنتجات المختلفة، خاصة بعد أخذ معظم دول المتقدمة مبدأ التخصص في الإنتاج، مما حتم وضع ظروف العالم الاقتصادية وإمكانياته في الإعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية للدول. ومن هنا كان الإهتمام بالجغرافيا الاقتصادية لدراسة العوامل المؤثرة في الإنتاج الإقتصادي وتتبع موارد الثروة في الجهات المختلفة لمعرفة إمكانيات العالم الاقتصادية.

أولاً: تطور الجغرافيا الاقتصادية

لا تعرف بالضبط البداية الحقيقية للجغرافيا الاقتصادية، وإن كانت معظم الدراسات تؤكد أنها كانت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فالمفهوم الذي كان سائدا قبل ذلك هو الجغرافيا التجارية التي إقترنت بإحكام الدول الأوروبية سيطرتها على مستعمراتها في قارتي أفريقيا وآسيا، مما خلق ثورة تجارية واسعة ترتب عنها عدة أمور أهمها: نمو الأسواق

وإزدياد النفوذ التجاري لأوروبا في العالم ونشأة مراكز جديدة لكل من الإنتاج والإستهلاك، فضلا عن صراع القوى الدولية للسيطرة على التجارة الدولية ومصادر الثروة والأسواق.

وقد تعددت الأسباب التي تفسر الإهتمام بالجغرافيا التجارية في هذه المرحلة أهمها:

« توفير المعلومات التجارية للتجار والحكومات حول السكان والأقاليم وموارد الثروة الإقتصادية لتساعدهم في عالم التجارة، خاصة في المستعمرات الأوروبية؛
« التطور الكبير الذي شهدته معظم العلوم الأكاديمية في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية؛

« سيادة نظرية الحتم البيئي في العلوم الإجتماعية التي تتلخص في أن الظروف البيئية تدعو إلى تخلف سكان المناطق المدارية وإلى تفوق سكان المناطق المعتدلة، وهي حجة واهية اطلقها الأوروبيون لتبرير إستغلالهم لموارد المناطق المدارية.

وقد ظلت الجغرافيا التجارية مسيطرة من القرن (15) الخامس عشر حتى أواخر القرن (19) التاسع عشر، وجاء الإنتقال من الجغرافيا التجارية إلى الجغرافيا التجارية على يد العالم الألماني كوتز (GOTZ) سنة 1882 والذي إقترح منهاجا تحليليا لدراسة موارد الثروة الإقتصادية آخذا في الإعتبار مبدأ السببية والذي يستند أساسا إلى أبراز الأسباب الطبيعية والبشرية والإقتصادية والتقنية التي تفسر الظواهر الجغرافية الإقتصادية، وظهر أول بحث إستخدم إصطلاح الجغرافيا الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1888 ودخلت كمقرر علمي أكاديمي في الجامعات الأمريكي سنة 1893، ونشر أول كتاب بعنوان الجغرافيا الإقتصادية لإلين سميت سنة 1900، وكانت الحرب العالمية الأولى دافعا قويا لتطور هذا العلم الوليد الذي أصبح عليه أن يقدم البيانات والمعلومات والخرائط عن مصادر الموارد الغذائية والخامات في العالم.

وقد تعرضت الجغرافيا الإقتصادية إلى العديد من التغير في مفهومها ومضمونها خلال الفترة بين الحربين العالميتين، وتتلخص أهم مظاهر هذا التغير في التأكيد على أهمية العمل الميداني في دراسات الجغرافيا الإقتصادية.

إلى غاية السبعينات من القرن العشرين فقد كان للتغيرات التي شهدتها العالم مثل:

- إستقرار الأحوال السياسية؛

- زيادة النمو والتطور الصناعي؛

- النمو الحضري السريع؛

- تحول العالم من زراعي - تجاري إلى زراعي - تجاري - صناعي (مع زيادة حركة

التجارة بين الدول الأوروبية ومستعمراتها وخاصة بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى)

الأثر الكبير في إتساع مجال الجغرافيا الإقتصادية مثل التحول من الإهتمام بالإنتاج الأولي إلى الإهتمام بالإنتاج الثانوي المتمثل أساسا في الصناعات التحويلية والتعدين والطاقة، فضلا عن النقل والخدمات والتجارة وخصائص النظم الإقتصادية وتباينها المكاني.

وخلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين شهدت الجغرافيا الإقتصادية تغيرات واسعة إرتبطت بمجموعة من المتغيرات العالمية خاصة ما إتصل بـ:

- تباطؤ التصنيع في الدول المتقدمة ونمو إقتصاديات بعض الدول النامية مثل (البرازيل، الصين، الهند ، المكسيك ...) والتوجه نحو عولمة الإقتصاد العالمي وزيادة الروابط بين مناطقه المختلفة، فإذا كانت العولمة الإقتصادية تستند في أساسها على الاختلافات المكانية، فهذا يعني مجالا خصبا للجغرافيا الإقتصادية للبحث والدراسة في شكل التكتلات الإقتصادية، الإتفاقيات الإقتصادية الدولية مثل (OMC) عولمة التمويل والشركات المتعددة الجنسيات، وقد إتسع مجال الجغرافيا الإقتصادية ليشمل العوامل المؤسسية المرتبطة بالنقود والتمويل (سرعة إنتقال النقود، الإستثمارات حلول لعدد من المشكلات الإقتصادية) وإستغلال الموارد وتتميتها وفق مبدأ الإستدامة. وصولا إلى الإهتمام بسلوك وثقافة الفرد وأدواقه والجوانب الإجتماعية والإقتصادية خاصة ما اتصل بهجرة العمالة وتشكل المجموعات الأثنية وما يرتبط بذلك من توجهها نحو قطاع إقتصادي خاص بها أكثر من البحث عن العمل في سوق العمل العام ودورها في تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا : تعريف الجغرافيا الإقتصادية

من الصعب وضع تعريف دقيق وشامل للجغرافيا الإقتصادية بسبب تعدد موضوعاتها وما تتصف به هذه الموضوعات من الديناميكية وصلتها بعدد من العلوم الأخرى التي تتصف هي الأخرى بالتغير من فترة إلى أخرى، إلا انه يمكننا إنتقاء التعاريف التالية تبعا لتطور الجغرافيا الإقتصادية عبر مختلف المراحل الزمنية وهي كما يلي:

1/ استنادا إلى أبسط تعريف للجغرافيا الذي يتلخص في أنها " علم وصف الأرض " فإن الجغرافيا الإقتصادية بإعتبارها فرعاً من فروع الجغرافيا هي " العلم الذي يعنى بوصف النشاط الإقتصادي على سطح الأرض "

2/ إستنادا إلى مبدأ الحتم البيئي يمكن تعريف الجغرافيا الإقتصادية بأنها " العلم الذي يهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية في النشاط الإقتصادي "

3/ بالإستناد أيضا إلى التغيرات العالمية الحديثة التي أدت إلى إتساع ميادين دراسة الجغرافيا الإقتصادية يمكن تعريفها بأنها " دراسة نشاط الإنسان الذي يرتبط بالإنتاج ، التبادل والإستهلاك وإختلافاته المكانية "

ثالثا: محتوى الجغرافيا الإقتصادية

تختص الجغرافيا الإقتصادية بدراسة إستغلال الإنسان للموارد الطبيعية للأرض وإنتاج السلع المختلفة فضلا عن الخدمات وتبادلها وإستهلاكها في العالم أو في أي مكان. ومعنى هذا أن مجال الجغرافيا الإقتصادية ينحصر في ثلاثة موضوعات أساسية هي: الإنتاج، التبادل، الإستهلاك.

1. الإنتاج:

تختلف مستوياته حسب طبيعة النشاط الإقتصادي ومستويات إستغلال الموارد، ويمكن تقسيم الأنشطة الإنتاجية إلى ثلاثة مجموعات هي:

أ. الأنشطة الأولية: وتضم الأنشطة التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات لتلبية حاجيات الإنسان من مصادرها الأولية، وتصنف أنشطة هذا القطاع إلى ثلاثة مستويات هي: الأنشطة البدائية التي تضم الجمع والقتص والصيد، ثم الأنشطة الأولية التجارية وتضم الصيد التجاري وقطع الأخشاب والتعدين، إضافة إلى الأنشطة المرتبطة بالبيئة الحيوية خاصة الرعي والزراعة.

ب. الأنشطة الثانوية (أنشطة القطاع الثاني): وهي الأنشطة التي يتم من خلالها زيادة قيمة المنتجات بتغيير أشكالها عن طريق التصنيع وتحويلها إلى سلع قابلة للإستهلاك، وتتصف أنشطة هذا القطاع بالتعقيد وفي أغلب الأحيان يتم إنتاج السلعة من خلال عدة مراحل.

ج. أنشطة القطاع الثالث: وتتمثل أنشطة هذا القطاع في الخدمات المختلفة والمتعددة والتي يمكن اعتبارها مكملة للأنشطة الأولية والثانوية، وتشمل خدمات المؤسسات المالية والنقل والصيانة والإصلاح والتأمين وغيرها.

ويكون هذا القسم من النشاط الاقتصادي أي الإنتاج الجانب الأكبر من الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية.

2. التبادل:

يمثل التبادل المرحلة الانتقالية بين إنتاج السلع وإستهلاكها، ويرتبط التبادل بالنقل الذي يعتبر قطاعا اقتصاديا قائما بذاته، وإن كان يخدم جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويحقق التبادل هدفين أساسيين هما:

- أ. زيادة قيمة السلعة بتغيير مواقعها أي نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق إستهلاكها، فالبترول مثلا تزداد قيمته في مناطق إستهلاكه في الدول المتقدمة الصناعية بنقله من مناطق إنتاجه إليها.
- ب. زيادة قيمة السلعة بتغيير ملكيتها أي تجارة الجملة والتجزئة، فالسلع تكون ذات قيمة أقل عند منتجها عنها لدى تجار الجملة والتجزئة وبالتالي المستهلك.

3. الإستهلاك:

يمثل الإستهلاك المرحلة الأخيرة في مراحل النشاط الاقتصادي كما أنه هو سبب الإنتاج بجميع أشكاله وسبب التبادل في جميع مراحلها، ومعنى ذلك هو أن الإستهلاك هو هدف النشاط الاقتصادي برمته.

وتصنف السلع حسب أشكال إستهلاكها إلى عدة أنواع منها السلع التي تستهلك بسرعة وبشكل نهائي في وقت واحد مثل (الغذاء، حرق الفحم وزيت البترول) و السلع يمتد إستخدامها لفترة طويلة من الزمن مثل (الملابس، السيارات، الأدوات المنزلية وغيرها، ثم سلع يستمر إستهلاكها ولا يقضى عليها مثل (زيارة المناطق السياحية والاثريّة، التزلج على الجليد...)).

وقد بدأت دراسة هذا الجزء من النشاط الاقتصادي في الجغرافيا الاقتصادية بإعتباره عاملا مؤثرا في الإنتاج زيادة وإنخفاضا.

رابعاً: مضمون الجغرافيا الإقتصادية

تدرس الجغرافيا الإقتصادية تباين الأنشطة الإقتصادية وتشابهها من مكان لآخر على سطح الأرض وعلاقة ذلك وإرتباطه بالبيئة الطبيعية والأحوال البشرية التي يعيش في ظلها. ويتضمن ذلك التباين والنشابه المكاني في الأنشطة الإقتصادية وتوزيعها الجغرافي وتحليلها وتفسيرها مع ربط الظاهرات الإقتصادية ببعضها البعض، وهذا ما يقودنا إلى حصرها في مصطلح التحليل المكاني.

ولفهم التحليل المكاني للأنشطة الإقتصادية في العالم أو مكان ما يستدعي الأمر الإستعانة بأدوات مختلفة مثل: الخرائط، والرسوم البيانية، الأساليب الإحصائية والمعدات والنماذج الرياضية. وإنطلاقاً مما سبق يمكن تحديد معالم نظرية الجغرافيا الإقتصادية وإيجازها في نقطتين هما: تحديد المشكلة ، ثم تحليلها مكانياً.

1. تحديد المشكلة:

يستدعي الأمر في البداية تحديد المشكلة أو الظاهرة الإقتصادية المراد بحثها، وذلك بإعطاء تعريف دقيق لها وتوصيفها ثم تصنيفها، وإذا لم يكن تصنيف الظاهرة الإقتصادية واضحاً ودقيقاً فإنه سيصعب مقارنة نتائج الأبحاث لنفس الظاهرة الإقتصادية في الأماكن المختلفة. يأتي بعد ذلك قياس الظاهرة الإقتصادية قيد البحث بإستخدام مختلف الأساليب ووحدات القياس مثل (المساحات، الكميات، العملة، القيم النقدية، السرعات الحرارية) ثم تحديد سنة القياس. وتتوقف طريقة القياس المختارة على طبيعة الظاهرة الإقتصادية والبيانات المتاحة عنها.

2. مرحلة تحليل الظاهرة الإقتصادية:

يهدف التحليل إلى عزل الصفات والخصائص المكانية والإقتصادية للظاهرة الإقتصادية قيد الدراسة والبحث بعضها عن بعض، حتى يمكن فهمها بوضوح والوقوف على النسبة التي تدخل كل منها في تركيب الظاهرة الإقتصادية المدروسة. وتحدد معالم طريقة التحليل بالإعتماد على الأسئلة التالية:

أ. أين يتوطن (يتواجد) النشاط الإقتصادي ؟

يجب على الباحث أو الدارس للظاهرة الإقتصادية أن يحدد بدقة التوزيع الجغرافي لها. وذلك بالإستعانة بالجدول الإحصائية الخاصة بها وكذلك الخرائط والرسوم البيانية المتعلقة بذلك، مثل تحديد

مكان زراعة القطن في مصر مثلا، مكان تركيز صناعة النفط أو الحديد....الخ، وإذا لم تكن الخريطة متوفرة فلا بد من إنشائها ويقوم الجغرافي الإقتصادي بتلخيص الكثير من الظواهر الإقتصادية الجغرافية على أساس أنها نقاط على الخريطة علما أنها تشغل مساحات واسعة في الواقع.

ب. ما هي خصائص النشاط الإقتصادي ؟

يرتكز هذا السؤال على الوصف، بعد تحديد مواقع أو مواطن السلعة أو المحصول أو النشاط الإقتصادي وموقعها الجغرافي ينتقل الدارس إلى البحث عن خصائصها الإقتصادية، مثلا:

* إذا كان محصولا زراعيا: فما هي خصائص هذا المحصول في هذا الإقليم من حيث:

- مساحة الأرض التي يشغلها،

- نسبتها إلى مساحة الأرض المزروعة،

- مقدار الإنتاج وإنتاجية الوحدة المساحية وأنواعه....الخ.

* إذا كان منتوجا صناعيا: يتم التعرف على :

- عدد العمال - عدد المصانع - رأس المال المستثمر - قيمة الإنتاج وإنتاجية العامل ورأس

المال...الخ.

* إذا كانت ثروة حيوانية: فهم عدد الرؤوس - نوعيتها - إنتاجية الرأس...الخ.

ج. لماذا يقوم هذا النشاط الإقتصادي هناك ؟

يتعلق هذا السؤال بمعرفة الأسباب والعوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية والبشرية المتحكمة في التوزيع الجغرافي للظاهرة الإقتصادية، أي التعليل، ويمكن الإجابة على هذا السؤال بأحد الأساليب الأربعة التالية:

➤ **تحليل الأسباب:** وهذا من خلال البحث في الأسباب التي تفسر قيام النشاط الإقتصادي في مكان معين والأسباب التي أدت إلى تميز مناطق قيام النشاط الإقتصادي بخصائص معينة.

➤ **العلاقات الطبيعية والحضارية:** ويقصد بها تلك العلاقات التي ترتبط بالنشاط الإقتصادي، فالعوامل الطبيعية تضم (الحرارة ، كالرطوبة ، نوعية التربة ، تواجد المياه...الخ) أما العوامل الحضارية فالمقصود بها هو ما يرتبط بالإنجازات البشرية مثل المعرفة والفنون والأدوات المستخدمة

والمؤسسات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والعادات والأعراف والديانات وأنماط الإستهلاك والتسويق.

«العلاقات بين مناطق الإقليم والأقاليم الأخرى: أي معرفة علاقة النشاط الإقتصادي ببعض الظاهرات في الإقليم ذاته أو بين الإقليم والأقاليم المجاورة. ومعنى ذلك علاقة تواجد النشاط ببعض الخصائص المرتبطة بالإقليم مثل: درجة الحرارة، الرطوبة، نوعية التربة، خبرة المزارعين... الخ. أو علاقة ذلك بالمناطق المجاورة مثل تواجد مصانع أو أسواق الإستهلاك.

«تحليل الارتباط: ويعتمد على تحليل الارتباط من خلال الاختلافات أو التشابه بين عناصر الجغرافيا الإقتصادية المختلفة، مثل إرتباط تواجد زراعة محصول معين بالكثافة السكانية أو تركيبة السكان ودعم القوى العاملة أو خصائص الإقليم وتركز السكان أو تواجد الموارد وتركز الصناعة وتواجدها... الخ.